دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-دراسة حالة مشتلة ولاية برج بوعريريج – الجزائر.

د. مهديد فاطمة الزهراء
الرتبة: أستاذ محاضر ب
الجامعة: برج بوعريريج

د. عامر حبيبة
الرتبة: أستاذ محاضر ب
الجامعة: برج بوعريريج

ملخص:

تعتبر آلية حاضنات الأعمال التي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة من أكثر المنظومات فعالية ونجاحا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تحتضن المبتكرين وأصحاب الأفكار والمشروعات التي تقدم منتجات وخدمات جديدة، فهي تساعد على بتبني أفكار إبداعية نابعة من مخرجات أنشطة البحث والتطوير لتمكين كل مستفيد من تجسيد هذه الأفكار في شكل منتجات وخدمات قابلة للتسويق. كما تهتم بإعداد برامج تدريبية في تخصصات محددة مع التعليم المستمر والتأهيل المتخصص من أجل الرفع من المهارات البشرية لتكون ركنا أساسيا في تنمية ودعم القدرة التنافسية، وذلك بالنظر إلى ما يمكن أن يقدمه المورد البشري المتدرب من ابتكار و إبداع وبالتالي خلق منتجات متميزة عن المنتجات المنافسة، خاصة في ظل الظروف السائدة، حيث أصبح الابتكار مسألة حاسمة لبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتأتي هذه الورقة البحثية لإبراز دور حاضنات الأعمال لولاية برج بوعريريج – الجزائر- في تشجيع ودعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية، مع دراسة حالة مشتلة الولاية.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، الابداع، الابتكار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Abstract ;

The mechanism of business incubators, which was invented in recent years of more effective systems and success in support of small and medium-sized enterprises, because it embraces innovators and ideas and investors that provide new products and services. It helps the adoption of creative ideas of research output and development to enable all beneficiaries of the embodiment of these ideas in the form of marketable products and services. As well as interested in preparation of training programs in specific disciplines with continuing education and rehabilitation specialist in order to raise the human skills to be a cornerstone in supporting the competitiveness, in view of the the human resource trainee of innovation and creativity and thus create individual products and distinct from competitive products, where the creativity and innovation have become crucial elements for the suevival of small and medium-sized enterprises.

This research paper aims to highlight the role of business incubators in Bordj Bou Arreridj Province - Algeria - in promoting and supporting creativity and innovation by small and medium-sized enterprises in the Stat

Key words: business incubators, creativity, innovation, small and medium enterprises

مقدمة:

ظهرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد الركائز الأساسية للإنعاش الاقتصادي بعد أن أيقنت الدول مدى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية، كما تعد الأساس في بناء الاقتصاد في بلدان العالم، إلا أنها تصطدم بكثير من العقليات و المشاكل التي تعيقها على ممارسة دورها بالشكل الفعال الذي يسمح لها بتحقيق أهدافها، إلا أنها تجد بجانبها حاضنات الأعمال التي تقدم لها خدمات متعددة، تعمل على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد أبحاث إلى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة،وتساعدها على النجاح وتخفض التكاليف الثابتة، وبذلك فهي تشكل جسرا لنقل وتطوير التكنولوجيا من الجامعات ومراكز الأبحاث إلى الصناعة مرورا بمرحلة الاحتضان والتي تتخرج منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرائدة لتصبح مؤسسات ذات أفاق نمو كبيرة، ومن خلال هذا البحث سنحاول التعرف على السبل التي تعتمدها حاضنات الأعمال لكي تدعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على ولاية برج بوعريريج

I- الإطار المنهجي للدراسة

أولا: الإشكالية: على ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم حاضنات الأعمال في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ مع الإشارة إلى مشتلة ولاية برج بوعريريج – الجزائر.

حيث من هذا التساؤل تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي حاضنات الأعمال؟ وما هو واقعها في ولاية برج بوعريريج-الجزائر؟

- ما هي المؤسسات الصغيرة المتوسطة؟ وما هو واقعها في ولاية برج بوعريريج-الجزائر؟
- ما هي الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية برج بوعريريج ؟ وكيف تساهم في الإبداع والابتكار بتلك المؤسسات

ثانيا: فرضيات البحث:

يؤطر البحث باقتراح الفرضيات الآتية:

- إن استخدام حاضنات الأعمال كأسلوب حديث في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يؤدي إلى نجاح هذا النوع من المشروعات.
- تسعى حاضنات الأعمال عادة إلى رعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والابتكارية والمشروعات ذات النمو العالي.
- يؤدي دعم الحاضنات الأعمال للإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين قدرتها التنافسية التي تضمن الأرباح ويمكنها من تحقيق نموها المستمر.
- تساهم حاضنات الأعمال بدرجة كبيرة في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- توضيح مفهوم ومجالات حاضنات الأعمال.
- إبراز الدور الاقتصادي لحاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- كيفية مساهمة حاضنات الأعمال في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج-الجزائر

رابعا: منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإطار ألمفاهيمي لحاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لكونه الأسلوب الأنسب، وأيضا لاستيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم مكوناته وأبعاده.

كما تم الاعتماد في الجزء التطبيقي على منهج دراسة حالة لمشتلة برج بوعريريج من أجل إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال، وإبراز كيف تساهم حاضنات الأعمال في تشجيع الابتكار والإبداع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

II- الإطار ألمفاهيمي لحاضنات العمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: حاضنات الأعمال

1) نشأة حاضنات الأعمال:

يرجع ظهور الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1959، والتي قامت فيه عائلة بتحويل مقر شركتها المتوقفة عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، لتتحول هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة والتي تم تتبعها بشكل منظم في بداية الثمانينات وتحديدا عام 1984، من خلال قيام هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة

عدد من الحاضنات والتي ارتفع عددها بشكل كبير، خاصة عند إنشاء الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) في عام 1985، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات[1]

أما بالنسبة لأول حاضنة في اليابان فقد تم إنشاؤها عام 1982 من قبل الحكومة والشركات الخاصة الكبيرة لتنتقل هذه المهمة إلى إدارة المدن والأقاليم المختلفة والت قامت بإنشاء عدد من الحاضنات. كما أنشأت جامعة برلين في ألمانيا أول حاضنة أعمال عام 1983 والتي كان هدفها نقل محتوى الأبحاث العلمية إلى مجال الصناعة وتبعتها بعد ذلك فرنسا عام 1985 حيث تم إنشاء أول حاضنة أعمال هدفها تهيئة بيئة مناسبة لدعم أصحاب المشاريع الناشئة.

عموما فإن فترة الستينات وحتى نهاية الثمانينات تعتبر فترة الجيل الأول للحاضنات حيث كان يقتصر دورها على تقديم تسهيلات للمؤسسات المحتضنة من حيث المكان وبعض الخدمات المشتركة مثل قاعة اجتماعات مشتركة، فاكس وأجهزة هاتف...، لتنتقل بعدها حاضنات الأعمال إلى فترة النمو خلال التسعينات والتي اعتبرت الجيل الثاني لها، حيث اتسعت الخدمات التي تقدمها للمؤسسات المحتضنة إلى الاستشارات القانونية، تسويقية، إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية إلى جانب المساعدة في توفير رأس المال المطلوب للمشاريع المحتضنة، أما الجيل الثالث لها فقد كان في نهاية عقد التسعينات، إذ أصبحت الخدمات المقدمة لمشاريع الأعمال تقدم بشكل منظم في مجالات متعددة وأكثر شمولية، حتى أنها واكبت التطورات العلمية والتقنية التي تسهم في زيادة قدرة المشاريع الناشئة على المنافسة، ومع التقدم في برامج الحاضنات فقد أخذ الدعم والرعاية يغطيان جهود الاختراعات والقيام بالأبحاث التطبيقية ودعم أعمال الإبداع التكنولوجي[2] ، وفيما يلي شكل يوضح التطور التاريخي لفكرة حاضنات الأعمال.

الشكل رقم (01):مراحل تطور الحاضنات

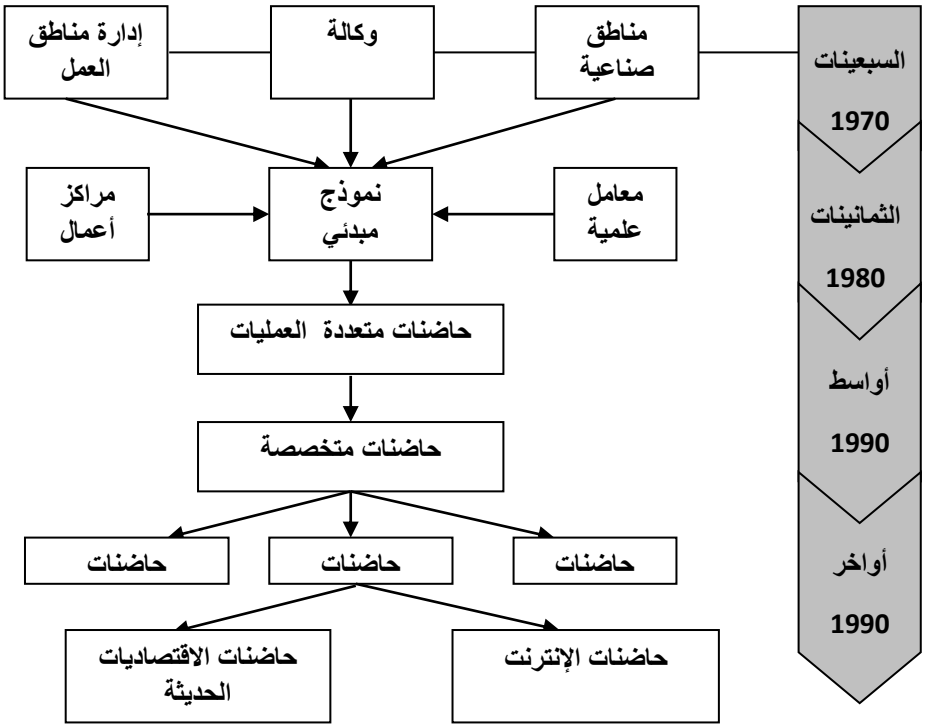

المصدر: موقع الانترنت: www.jcci.org يوم 2014/03/21

2) مفهوم حاضنات الأعمال:

إن فكرة حاضنات الأعمال incubateurs d'entreprises مستوحاة من مصطلح الحضانة الذي يعني الحماية والرعاية الخاصة لحديثي الولادة من الأطفال غير المتمكنين. حيث يجري وضع الأطفال فيها فور ولادتهم، من اجل تخطي الصعبات التي قد تحيط بحياتهم واستمراريتها، وتقديم الرعاية والعناية الطبية اللازمة لهم وتهيئة السبل المتاحة التي تدعم حلة البقاء والديمومة. بعد ذلك يغادر المولود الحضانة، بعد التأكد من أنه أصبح قادرا على معايشة مفردات البيئية الاعتيادية. وهكذا يكون مفهوم الحاضنات في

مجال مشاريع الأعمال قريبا من مفهوم حاضنة الأطفال، فالمشاريع والمؤسسات بحاجة إلى من يرعاها ويدعمها في بداية مرحلة انطلاقها، لتأخذ طريقها وتلعب دورها في سوق العمل والإنتاج.[3]

وهي عملية ديناميكية لتنمية و تطوير مشروعات الأعمال أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء و بداية النشاط حتى تتمكن من البقاء و النمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية و الفنية و غيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة[4]

كما عرفت على أنها مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب من أصحاب الأفكار الإبداعية والذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم ويتم خلال فترة الحضانة تقديم العمل وخدمات استشارية فنية وإدارية وإنتاجية وتسويقية ومالية وقانونية وصولا إلى تأسيس مؤسسة وربما بدء الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة[5].

و يعرفها المهندس نبيل محمد شلبي بأنها[6]: " منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير و كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة و الاهتمام الشامل، و لذلك يحتاج إلى حضانة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به و تمده بطاقة الاستمرارية، و تدفع به تدريجيا لتجعله بعد ذلك قويا قادرا على النمو و مؤهلا للمستقبل و مزودا بفعاليات و آليات النجاح".

من خلال ما تم عرضه من تعاريف سابقة يتم تعريف حاضنات الأعمال على أنها:

"مؤسسات تنموية اقتصادية تسعى لدعم الشباب والمبتكرين والمبدعين من خلال تقديم لهم الدعم والمساعدات التمويلية والاستشارات القانونية والمعلومات الكافية واللازمة لسياسات العمل وتسويق منتجاتهم من أجل إنجاح مؤسساتهم الصغيرة"[7].

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قد يبدو من الوهلة الأولى للباحث سهولة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن الواقع غير ذلك وهذا راجع إلى عدة أسباب سوف نتطرق إليها حيث انه من السهل التفريق بين مؤسسة لصناعة الملابس ومؤسسة أخرى لصناعة السيارات حيث نكون هنا بصدد التفريق بين مؤسسة صغيرة مقارنة بأخرى كبيرة ولكن إذا أتيتنا إلى الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لوجدنا اختلافا كبيرا بين الدول فيما بينها وبين المهتمين بهذا القطاع أيضا ويصبح تحديد هذا التعريف صعبا بعض الشيء.

أ. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات ص و م:

لقد تمّ تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كمايلي[8]:

- المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة: من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة: من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.

ب. تعريف اليابان للمؤسسات ص و م:

ميّز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات ص و م بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 01: تعريف اليابان للمؤسسات ص وم

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

Source:BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi,études documentaire n :4715 .1983 , p :5.

ج. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هي المؤسسات التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 50 أجيرا وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو.

إن المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو[9].

د. تعريف البنك الدولي:

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين ثلاثة أنواع و هي[10]:

المؤسسة المصغرة: و هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، و إجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100ألف دولار أمريكي.

المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظف، و كل من إجمالي أصولها و حجم المبيعات السنوي لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.

المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها و حجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

هـ. **تعريف مجلس التعاون الخليجي:** حددت دول مجلس التعاون الخليجي سنة 1994 بالاعتماد على معيار العمالة: "أنها تلك المنشآت التي تزيد عمالتها عن 60 عامل، أما رأس مالها فقد صنفت المنشآت التي لا يتجاوز الاستثمار فيها مليون دولار بالصغيرة، أما المنشآت التي يزيد فيها الاستثمار عن 5 مليون دولار فهي منشآت متوسطة الحجم"[11]

و. **تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

لقد كانت للجزائر عدّة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات ص و م، ولكنّها تعاريف غير رسمية، فأوّل محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات ص و م (1974- 1977)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي: نسمّي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية: ،مستقلّة قانونا، تشغّل أقل من 500

شخص، تحقّق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلّب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أمّا المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، حيث ركّز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنّها المنشأة التي: تشغّل أقل من 200 عامل، تحقّق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثمّ كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي يعرّف المؤسسات ص و م بأنّها: " كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتّع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إمّا شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية".

إلاّ أنّ هذه المحاولات تبقى ناقصة، لكونها لم تعرّف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم، الصادر في 12 ديسمبر 2001،[12] ومن بين التعاريف التي تضمّنها هذا القانون نذكر ما يلي[13]:

" تعرّف المؤسسات ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغّل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار،كما تستوفي معيار الاستقلالية.

وهناك بعض التعاريف المفصّلة التالية:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

-المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200)مليون دينار، أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

- المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل من عامل (01) إلى تسعة(09) عمّال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار".

2)- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إذا لم يكن هنالك تعريف واضح ومتفق علية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهنالك مجموعة من السمات التي يمكن ان تميزها عن باقي المؤسسات والتي يمكن إجمالها فيما يلي[14]:

أ. تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا، تحقيق مزايا الاتصال المباشر و القدرة على التأثير السريع بين المدير، العاملين، العملاء و الموردون، كما تحقق عوائد سريعة و عالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال، و سرعة تكيفها مع توجهات المنافسين و أنشطتهم.

ب. القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية،

من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين.

ج. سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع.

د. سهولة وبساطة التنظيم من خلال: التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات و توضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط و الرقابة،و بين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

هـ. قدرتها على التجديد والمرونة و التكيف مع تغيرات السوق، و قدرتها على اتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبرى.

و. حرية اختيار النشاط للمستحدث أو المستحدثين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية، وإدماج كل إرادة في الإبداع والاختراع منعتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي.

ي. سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي، مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم.

ز. قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لقلة العاملين بها، مما يساعد على اتخاذ القرار بسرعة جراء تمركز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء، وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها.

ثالثا: دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع والابتكار في المؤسسات ص و م

تتخصص الحاضنات عادة في قطاعات متعددة،حيث تعمل على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد أبحاث إلى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة،وتساعدها على النجاح وتخفض التكاليف الثابتة، وبذلك فهي تشكل جسرا لنقل وتطوير التكنولوجيا من الجامعات ومراكز الأبحاث إلى الصناعة مرورا بمرحلة الاحتضان والتي تتخرج منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرائدة لتصبح مؤسسات ذات أفاق نمو كبيرة، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): العلاقة بين الحاضنات والرواد

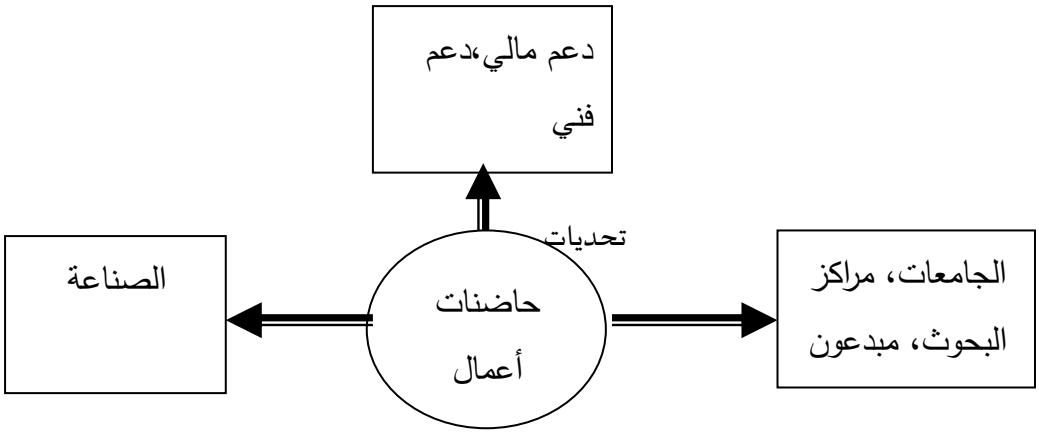

المصدر: عبد الرجيم ليلى ،لدرع خديجة ،حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول أهمية الإبداع و دوره في الرفع من اداء المنظمات الحديثة، جامعة ابن خلدون تيارت،ص8-9.

إن تمويل نشاط المؤسسات المبتدئة الرائدة يعتبر من أهم المشاكل التي تواجههم، وذلك راجع لقصور مواردهم الذاتية من جهة وحداثة أفكارهم وعدم التأكد من نجاحها، الأمر

الذي يجعل مشاريعهم تصنف على أنها عالية المخاطر مما يتسبب في صعوبة الحصول على قروض بنكية. هنا يأتي دور الحاضنات والمتمثل في تسهيل وصول المنشأة المنتسبة لها إلى مصادر التمويل المختلفة التي تتناسب مع هذا النوع من المنشأة وذلك خلال فترة الحضانة.وتتحمل الحاضنات الجزء الأعظم من التكاليف الثابتة للمؤسسة المتعلقة بالمقر والتجهيزات المكتبية والحواسيب، والمعامل والمخابر وتجهيزاتها، بالإضافة إلى الخدمات ومتطلبات البنية التحتية وشبكات الاتصالات[15]

كما تساهم الحاضنات في تجاوز مشكل نقص الخبرة للرواد و المبدعين في مجال التسيير عن طريق المستشارين المتعاونين العاملين في الحاضنة بالإضافة إلى الإدارة المركزية للحاضنة والمتخصصة في إدارة المشروعات الصغيرة الرائدة ، كما تعمل على تقديم الخدمات القانونية لهم أيضا، والمرتبطة بعقود وتراخيص التأسيس أو ما تعلق بحماية الملكية الفكرية لهم وبراءات الاختراع، كل ذلك بتكاليف أقل.

رابعا: الخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[16]:

تقدم حاضنة الأعمال جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشمل:

- الخدمات الإدارية، (إقامة المؤسسات، الخدمات المحاسبية ، إعداد الفواتير، تأجير المعدات،...)؛
- خدمات السكرتارية، (معالجة النصوص، تصوير مستندات، واجبات موظف الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية،...)؛
- الخدمات المتخصصة، (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج، خدمات تسويقية،...)؛

- الخدمات التمويلية، (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشاريع الصغيرة)؛
- الخدمات العامة، (الأمن ، أماكن تدريب، الحاسب الآلي، المكتبة،..)؛
- المتابعة والخدمات الشخصية، (تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة،...).. .

إن عملية تفعيل هذه الإمكانات ووضعها في خدمة المبتكرين و أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الأفكار ذات القاعدة التكنولوجية، سوف تسمح بلا شك بالنهوض بالتطبيقات التكنولوجية مما سوف يترتب عليها استحداث وتطوير صناعات يمكن أن تفي بحاجات الأسواق المحلية واستبدال المنتجات المستوردة في الكثير من الدول النامية، وأيضاً من أجل تحقيق المستهدف من هذه الآلية، وهو إمكانية إنتاج منتجات موجهة مباشرة للتصدير وتنمية التجارة البينية بين هذه الدول.

الإطار التطبيقي: حاضنات الأعمال كآلية لدعم الابتكار بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة- حالة مشتلة برج بوعريريج

إن دعم المؤسسات الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى للحاضنات، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، ورعاية المشاريع الجديدة في مرحلة البدء والنمو ، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات للاختبارات والقياس لخدمة المشاريع داخل وخارج الحاضنة.

اولا: تعريف مشتلة المؤسسات لبرج بوعريريج

مشتلة المؤسسات المسماة محضنة هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تحت وصاية و إشراف وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78-03 في 25 فيفري 2003 لترافق إنشاء

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي بمثابة هيكل لدعم ، استقبال ، توطين و مرافقة لخلق مؤسسات تسمح بالمرور من الفكرة إلى التجسيد.

و تحتوي مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج على 09 مكاتب مخصصة لاحتضان المؤسسات، و قد قامت المشتلة منذ بداية عملها باحتضان 12 مؤسسة تمكنت 5 مؤسسات من بينها على النجاح و مواصلة نشاطها.

1) **مهام مشتلة المؤسسات:**تتمثل مختلف مهام المشتلة في النقاط التالية:

- خلق وظائف و مصادر للثروة .
- الاستضافة و الإيواء لفترات محدودة من الزمن.
- إدارة و توفير مكاتب للإيجار لحاملي المشاريع ،مجهزة بكل الوسائل الضرورية (الهاتف، الفاكس، الانترنت ،أثاث مكتب، جهاز كمبيوتر.....).
- تقديم الاستشارة في الإجراءات القانونية، المالية ،الجبائية ،التجارية و التقنية بواسطة منشطين خبراء.
- منح التكوين المتواصل.
- تقديم نصائح للشباب .

2) **الخدمات التي تقدمها المشتلة:**

أ -**التوطين:** هو عبارة عن توفير مقر إداري و تجاري لحاملي المشاريع و المؤسسات المنشأة حديثا لمدة محددة مع مرافقة عملية

ب-**المرافقة :** هي مجموعة من الخدمات تقدمها المشتلة لحاملي المشاريع و المؤسسات المنشأة حديثا و تتمثل في:

- مجموعة النصائح المقدمة في الميادين الإدارية، القانونية، المحاسبية، التجارية قبل و بعد نشأ المؤسسة

- وضع تحت تصرفه مكتب مجهز مع تقديم خدمات تتمثل في: طبع و توزيع المراسلات، فاكس، انترنت.
- مساعدة هذه المؤسسات على مواجهة العوائق التي تواجهها
- دراسة و اقتراح الوسائل الخاصة بترقية هذه المؤسسات
- تقديم دعم في تقنيات التسيير و الإعلام خاصة في المرحلة الأولى

3) **الهيكل التنظيمي لمشتلة المؤسسات**

يمكن التعرف على هيكلة المشتلة و النظام السائد بها و مختلف تقسيماتها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3) :الهيكل التنظيمي لمشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

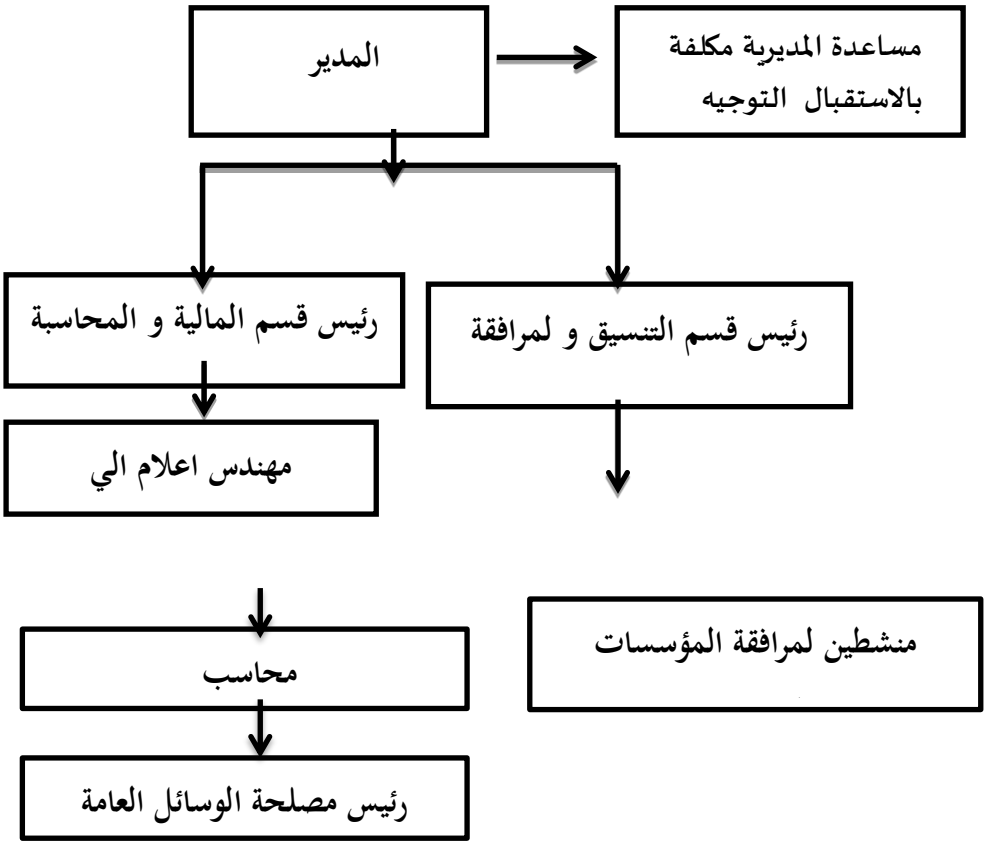

المصدر: مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

يعتبر مدير المشتلة هو العماد الرئيسي للمشتلة الذي يكون مسئول عن إدارة الحاضنة، و يعمل رؤساء الأقسام على مساعدته في أداء المهام الخاصة بالمؤسسات المحتضنة و بنجاح الحاضنة و يساعدهم في ذلك طاقم إداري، حيث يبلغ عدد العمال في الحاضنة 15 عاملا بما فيهم المدير، سائق، 4 حراس، منظفة.

و بالتالي فان لكل جزء من الهيكل التنظيمي دوره في إنجاح المشتلة و مساعدة المشاريع المحتضنة.

ثانيا:تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في برج بوعريريج

يبين هذا العنصر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية برج بوعريريج خاصة بسنة 2013 حيث سنتناول عدة قطاعات و نبين اهم الزيادات في الشغل ، وذلك بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مشتلة المؤسسات، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS)، 54537 حيث تتفرع الى م ص م خاصة و عامة و النشاطات التقليدية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برج بوعريريج خلال الفترة 2009-2013

البيان / السنوات	م ص م الخاصة		م ص م العامة		النشاطات التقليدية		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2009	8234	62.21	05	0.04	4196	33.74	12435	100
2010	8620	64.95	05	0.04	4647	35.01	13272	100
2011	8934	99.95	05	0.05			8939	100

2012	9775	99.95	05	0.05			9780	100
2013	10106	99.95	05	0.05			10111	100
							54537	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية لـ (2009-20013).

من خلال الجدول نلاحظ نسبة المؤسسات النشاطات التقليدية المسجلة كانت 34% في سنة 2009- 2010 و لم يتم تسجيل اي مؤسسة في هذا النوع في السنوات 2011-2013 ودلك قد يرجع لخوصصتها،

و بلغت نسبة الم ص م الخاصة99 %اذ يلاحظ زيادتها في السنوات 2011- 2013 ،اما المؤسسات العامة بلغت نسبتها0,05% بحيث نجد ثبات عددها خلال السنوات 2011-2013.

كما بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS)، **10111**مؤسسة نهاية السداسي الأول من 2013.

الجدول رقم(3): عدد م.ص.م نهاية السداسي الاول 2013

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة (%)
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	10106	99,95%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	5	0,05%
المجموع	**10111**	**100%**

المصدر:نشرية المعلومات الاحصائية للم ص م لسنة 2013.

نلاحظ ان نسبة الم ص م الخاصة كبير مقارنة بالم ص م العامة ،و هذا راجع الى زيادة عدد الم ص م الخاصة خلال سنة 2013 .

الشكل رقم(04):تعداد م.ص.م نهاية السداسي الاول 2013

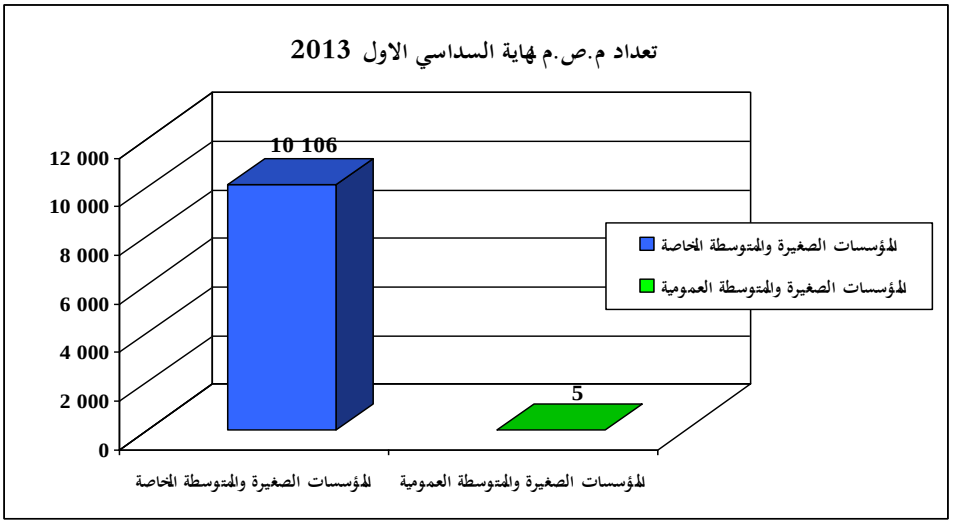

1) تطور نشاط الم ص م الخاصة:

بلغ عدد الأجراء المصرح بهم من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS)، **35095** أجير نهاية السداسي الأول من سنة 2013 مقابل **34123** أجير نهاية سنة 2012 حيث تقدر الزيادة في مناصب الشغل بـ **972** منصب (نسبة زيادة تساوي **2.85%**)، مع تسجيل معدل تشغيل يساوي **2.94**منصب لكل مؤسسة منشاة حديثا.

توزيع الزيادة في مناصب الشغل على قطاعات النشاط موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم(4): توزيع مناصب الشغل في قطاعات النشاط في الم ص م الخاصة

الترتيب	قطاع النشاط	الإنشاء	الشطب	استئناف	الزيادة
1	البناء والأشغال العمومية	529	7	3	525
2	التجارة	141	0	8	149
3	خدمات للعائلات	69	1	4	72
4	النقل و المواصلات	47	0	0	47
5	صناعة الخشب و الورق	26	0	2	28
6	الصناعة الغذائية	25	0	1	26
7	المنجم و المحاجر	23	0	0	23
8	خدمات للمؤسسات	19	0	0	19
9	مواد البناء	18	0	0	18
10	كيمياء-بلاستيك	18	0	0	18
11	الفندقة والإطعام	17	1	1	17
12	صناعة النسيج	16	0	0	16
13	الفلاحة والصيد البحري	10	0	1	11
14	الحديد،الصلب، الكهرباء	3	0	0	3
المجموع		**961**	**9**	**20**	**972**

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية للم ص م لسنة 2013.

نلاحظ من خلال الجدول ان قطاع البناء والأشغال العمومية الأكثر إنشاءا لمناصب الشغل بـ **525** منصب جديد يليه قطاع التجارة بـ **149**، الخدمات الموجهة للعائلات بـ **72** والنقل والمواصلات بـ **47** منصب.

2) تطور نشاط الم ص م العمومية:

لم يتم تسجيل أي حركية في ما يخص تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية غير انه تم تسجيل زيادة في عدد مناصب الشغل بها بـ **257** منصب خلال السداسي الأول من سنة 2013 كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (5):مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية

الرقم	اسم المؤسسة	قطاع النشاط	التشغيل	
			نهاية سنة 2012	السداسي الأول 2013
01	COBBA	صناعة النسيج	105	113
02	ENAB (EPE SPA)	توزيع الأخشاب	27	28
03	IRRAGRIS SPA	التحويل المعدني (إنتاج أنابيب الري)	31	207
04	SNTA	الصناعة الغذائية	50	75
05	NAFTAL	الخدمات	170	217
المجموع			**383**	**640**

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية للم ص م لسنة 2013.

نلاحظ زيادة اليد العاملة في الم ص م العمومية في السداسي الاول لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012، و ارتكازها على قطاع التحويل المعدني و صناعة النسيج.

الشكل رقم (5):تطور مناصب الشغل في م.ص.م العمومية

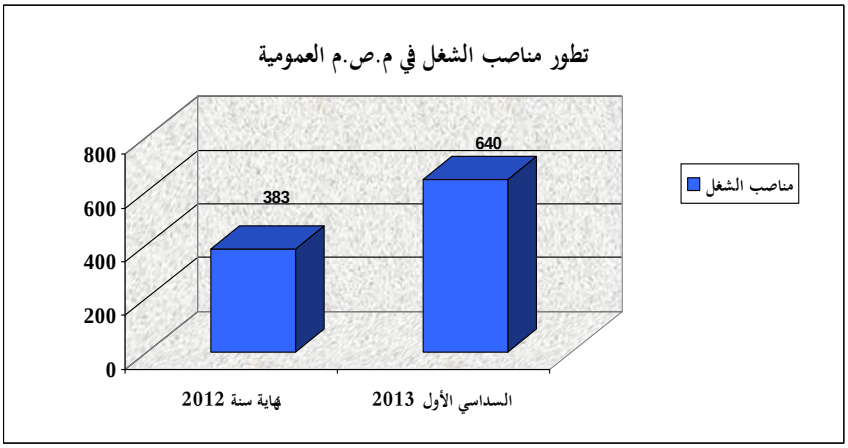

يعد معدل الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية مرتفعا، حيث يصل إلى **128** أجير لكل مؤسسة.

ثالثا: دور مشتلة برج بوعريريج في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق إلى الأدوار والدعم الذي تقدمه الحاضنات للم ص م – مشتلة برج بوعريريج- من خلال عدة مراحل قسمناها حسب مراحل الدعم المقدم الفني والإداري إلى أن تصبح المؤسسة ذو كفاءة وقادرة على التسيير وتكتسب خبرة .

1 **مرحلة التأسيس:** أي حامل فكرة يريد ان يجسدها في مشروع يقوم بالاستفسار في المشتلة و نوعية الخدمات التي تقدمها يتم استقبال صاحب الفكرة و تعريفه بالمشتلة ،بعد اقتراح الفكرة على المشتلة و معرفة أسباب تبنيها صاحبها و طموحاته تقيم المشتلة الفكرة و تركز على مبدأ الإبداع و الابتكار في الموافقة على المشاريع و تستثني الأفكار التقليدية و

الرديئة و كذلك تراعي مدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين وأفكارهم، بعد الموافقة تعطي صاحبها استمارة تسمى بطاقة السجل الفردي فيها جميع المعطيات الشخصية للمعني كالاسم و العنوان و رقم الهاتف والمعطيات المهنية العمل المعتاد و التكوين و الخبرة المهنية،و دوافع الزيارة كقيام المؤسسة بالمرافقة و الإيواء ،يقوم حامل الفكرة بملأ المعطيات الخاصة به و تسلم الى المنشط،عند القبول يرفق المعني بملف يدعم الاستمارة ، اما في حالة أراد صاحب الفكرة المرافقة فقط و عدم الإيواء تقوم المشتلة بالقبول و مرافقته، و إذا أراد المرافقة و الإيواء و التي تكون لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد يتم إمضاء اتفاقية مع المشتلة للإيواء تسمى الاتفاقية الإدارية عن السكن المؤقت ،حيث يقوم صاحب المشروع بدفع مبلغ إيجار رمزي يقدر ب58000 دج/شهر يدفع كل ثلاثة أشهر لمكاتب تقع في المشتلة، و يكون مضمون الاتفاقية إن المكاتب مزودة بكافة الخدمات و التجهيزات المكتبية وأجهزة الإعلام الآلي و خدمة الإنترنت ، وكذلك توزيع وإرسال البريد وكذا تصوير و طبع الوثائق، تقوم المشتلة بتقديم خدمات التدريب والتكوين في مجال تقنيات الإدارة و التسيير و ذلك بتنظيم دورات تكوينية لحاملي المشاريع و تكون داخلية في المشتلة أو خارجية ، والقيام بدراسة جدوى اقتصادية وخطة عمل تتوافق مع متطلبات السوق و لا تقوم المشتلة بتمويل المشروع بل تساعد و تسهل الوصل إلى مصادر التمويل و الحصول على قروض فالمشتلة مؤسسة صناعية ذات طابع تجاري، حيث تقدم ضمانات للممولين بان صاحب المشروع ذو جدية ،و حالات التمويل متعددة هناك تمويل ذاتي يمول نفسه او تمويل بقرض بنكي و تسهيل المشتلة عملية الحصول على القرض،او بمساهمات الجماعات المحلية كالولاية مثلا و/أو وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و/ أو وزارة المالية و غير ذلك من الجهات الحكومية كوكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)و الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)،و للتعريف بالمحضنة وجذب المبدعين و أصحاب الابتكارات يتم تنظيم أبواب مفتوحة ،و القيام بالإشهار في الإذاعة ، حيث تشهد المشتلة إقبال حوالي 90 فكرة في

السنة لكن لا تتجسد إلا 3 أو 4 مشاريع صادقة، ذلك راجع في اغلب الأحيان لعدم جدية حاملي الأفكار .

2)- **مرحلة التشغيل و الإنتاج:** في هذه المرحلة يستفيد خلالها المحتضن من كافة الخدمات ويستغل كافة مرافق الحاضنة من خلال توفير المحلات الملائمة في أماكن مهيأة ومنظمة يكون الدخول فيها سهلا ومهيأ للنشاطات وتستمر اتفاقية شغل هذه المحلات المأجورة لفترة محددة لا تتجاوز مدتها السنتين وبأسعار منخفضة، وفيها يكون البدء الفعلي للمؤسسة والإنتاج حيث تتراوح مدة استفادة المحتضن من سنة الى ثلاث سنوات، تقدم المحضنة في هذه الفترة مختلف النصائح والإرشادات للمؤسسة لتطوير منتجاته وخدماته وذلك بالاستعانة بخبراء يقدمون استشارات تسويقية وكذلك محاسبية ذلك لتحسين ورفع كفاءة المؤسسة، وهنا يبدأ ظهور مؤسسة صغيرة تشغل 3 عمال او أكثر حيث تقف المحضنة على مختلف احتياجاته.

3)- **مرحلة النمو:** يتم عقد اجتماع من أجل تقييم المؤسسة فيما إذا كانت قادرة على التخرج والعمل في بيئة الأعمال الحقيقية. حيث يتم تشجيعهم على مغادرة الحاضنة،وبعد التخرج من الحاضنة لا تنقطع الصلة بين المؤسسة والحاضنة الأم بل تعمل على وضع حل مشاكلها فالمشكل الأساسي المصادف في هذه المرحلة هو التمويل، وتظل المؤسسة مستفيدة من بعض خدماتها وبخاصة التسويقية والمشاركة بالمعارض وورش الأعمال والحصول على المعلومات بصورة مستمرة وغيرها من الخدمات.

خاتمة:

تعتبر الحاضنات إحدى الأدوات الحديثة التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب دورا هاما في ترقية قطاع المؤسسات الناشئة بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة، كما تسعى عادة إلى رعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، تبين ان الحاضنات في ولاية برج بوعريريج تقوم بمرافقة و إيواء أصحاب الأفكار الابتكارية في أماكن مجهزة وتقوم بدور هام في تنميتها بفضل الخدمات و التسهيلات و العلاقات التي توفرها لهذه المؤسسات، كما ترافق المؤسسات الناشئة إلى غاية اكتسابها كفاءة وخبرة و تخفف من حدة المشاكل التي تعاني منها، ولقد تبين من خلال التحليل للإحصائيات التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن تلك المؤسسات تطور حجمها وعددها في ظرف قياسي وهذا لوجود الحاضنات التي اهتمت بتلك الأفكار الإبداعية ورافقت أصحابها حتى تمكنوا من تجسيدها في ارض الواقع، وتوفير المناخ المناسب لترجمة المبادرات الإبداعية والابتكارية في مشروعات قائمة في حد ذاتها، وفي نهاية البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إجراء دراسات ميدانية للاطلاع على انشطة الابتكار التي تشهدها المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- استحداث بيئة تشجع الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تحديد العوامل التي تعيق الابتكار في تلك المؤسسات والعمل على معالجتها
- زيادة الدعم المادي لتلك المؤسسات للاستفادة من افكارها وتشجيع الابتكار بها

الهوامش والمراجع:

[1] أيمن علي عمر، ادارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص. 92، 93

[2] أنور أحمد نهار العزام، تاثير استخدام حاضنات الاعمال في انجاح المشاريع الريادية في الاردن، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد83، 2010، ص. 23، 24

[3] زودة عمار،" **دور حاضنات الاعمال في تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-حالة الجزائر-** "،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات ال ص و م و التنمية المستدامة واقع و افاق، جامعة ام البواقي،14/13 نوفمبر2012،ص6

[4]محمد صالح الحناوي و آخرون، **حاضنات الأعمال**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2001، ص10.

[5]انور احمد نهار العزام ،"**تأثير استخدام حاصنات الاعمال في انجاح المشاريع الريادية في الاردن**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في الادارة، تخصص ادارة اعمال، جامعة عمان العربية،2009،ص33.

[6] www.ahewar.org le 18/04/2014

[7]محمد صالح الحناوي و آخرون، **مرجع سابق**،ص11

[8]:BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, études documentaire n :4715 .1983 , p :5.

[9]عيسى دارجي، لخضر عدوكة ، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة** ،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 5ماي2012، ص4.

[10]سليمان ناصر-عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، غرداية، 24/23 فيفري 2011، ص3.

11رابح خوني ، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلاتها ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى 2008 ،ص32

[12] بوهزة محمد وآخرون«تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة المشروعات المحلية سطيف»، الدورة التدريبية الدولية حول:تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003 ، ص8.

[13] الجريدة الرسمية، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77،ص 26.

[14] بلوناس عبدالله، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17و18 أفريل 2006،جامعة مرداس،الجزائر،ص127.

[15] عبد الرجيم ليلى ،لدرع خديجة ،حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول أهمية الإبداع و دوره في الرفع من اداء المنظمات الحديثة، جامعة ابن خلدون تيارت،ص9.

[16]. بلوناس عبدالله ، مرجع سابق، ص: 78.